اختيار الحافظ ابن رجب
-رحمه الله-
في نقده للحديث الشريف
(الحديث المرسل والمنقطع والمدرج نموذجًا) (*)

الباحث/ عبد الرحمن أحمد عبد الله عوده

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

يعد الحافظ ابن رجب الحنبلي -رحمه الله- من علماء الحديث الشريف ممن لهم باع طويل في نقد الحديث، والتثبت من رواته، ولقد ظهر ذلك جليا من خلال كتبه: كفتح الباري في شرحه على صحيح البخاري، وشرح علل الترمذي الصغير، وجامع العلوم والحكم وغيرها من الكتب والرسائل النافعة، فما يكاد يورد حديثا إلا يبين ما فيه من علة، ويعلق عليه بما معه من رصيد ضخم في نقد الحديث، كل ذلك مؤيد بأقوال العلماء المتقدمين، وهو وإن كان من الأئمة المتأخرين غير أنه خير من يمثل العصور المتقدمة في نقده للحديث الشريف؛ لذا أحببت تسليط الضوء على بعض جوانب نـــزعته النقدية للحديث الشريف، واخترت لذلك الحديث المرسل، والمنقطع، والمدرج كأنموذج لعقليته الناقدة، وكانت **خطة البحث** في ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: اختيار الحافظ ابن رجب في الحديث المرسل، والعمل به، وفيه

(*) [ضمن بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه بعنوان: «الاختيارات الحديثية للحافظ ابن رجب الحنبلي في الحديث وعلومه رواية ودراية»].

أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف المرسل لغة واصطلاحا.

المطلب الثاني: مذاهب العلماء في حكم الحديث المرسل والعمل به.

المطلب الثالث: ضابط التفاوت بين المراسيل.

المطلب الرابع: اختيار الحافظ ابن رجب -رحمه الله- في حكم المرسل والعمل به.

المبحث الثاني: اختيار الحافظ ابن رجب في الحديث المنقطع، والعمل به، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف المنقطع لغة واصطلاحا.

المطلب الثاني: اختياره في الحديث المنقطع، والعمل به.

المطلب الثالث: تطبيقات عملية على اختياره للحديث المنقطع.

المبحث الثالث: اختيار الحافظ ابن رجب في الحديث المدرج، والعمل به، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الحديث المدرج لغة واصطلاحا.

المطلب الثاني: حكم الحديث المدرج والعمل به.

المطلب الثالث: اختيار الحافظ ابن رجب في المدرج مع أمثلة تطبيقية لاختياره.

المطلب الرابع: الفرق بين الإدراج وزيادة الثقة.

* * *

المبحث الأول
اختيار الحافظ ابن رجب في الحديث المرسل. والعمل به

المطلب الأول: تعريف المرسل لغة واصطلاحا

أولاً: المرسل لغة: جمعه مراسيل ومراسل – بحذف الياء[(١)].

قال ابن فارس: (الراء والسين واللام: أصل واحد مطرد منقاس يدل على الانبعاث والابتداء)[(٢)]. فقيل: هو مأخوذ من قولهم: (أرسلت كذا) إذا أطلقته و لم تمنعه، كما في قوله - تعالى-: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴿٨٣﴾﴾[(٣)]،[(٤)]، وذلك في قول من فسر الإرسال هنا بالإطلاق والتخلية[(٥)].

قال العلائي: فكأن المرسل أطلق الإسناد و لم يقيده براو معروف[(٦)].

---

(١) انظر: فتح المغيث شرح ألفية الحديث لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي: (١٥٢/١) - دار الكتب العلمية – بيروت ط:١، ١٤١٤-١٩٩٣.

(٢) معجم مقايس اللغة أحمد بن فارس: (٣٩٢/٢) مادة رسل: طـ ١، ١٣٦٧، دار إحياء الكتب.

(٣) مريم آية: ٨٣.

(٤) القاموس المحيط لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي صـ١٠٠٦، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان - الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥، ومعجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٢/٢) – مادة: رسل– تحقيق: عبد السلام محمد هارون- الناشر: دار الفكر-الطبعة: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

(٥) تاج العروس من جواهر القاموس لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (٣٤٤/٧) - المحقق: مجموعة من المحققين -الناشر: دار الهداية، انظر مادة – (رسل)، ولسان العرب لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقي (تـ: ٧١١هـ)- مادة (رسل) -(٢٨٥/١١)- الناشر: دار صادر – بيروت- الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ.

(٦) جامع التحصيل في أحكام المراسيل: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (تـ: ٧٦١هـ)- صـ٢٣ - المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي- الناشر: عالم الكتب – بيروت- الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ - ١٩٨٦، وكذا قال الحافظ ابن حجر في: النكت على كتاب ابن الصلاح:لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (تـ: ٨٥٢هـ) - ٥٤٢/٢-المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي-الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية-الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

ثانيًا: تعريف المرسل اصطلاحًا:

اختلف العلماء في بيان حد المرسل وتعريفه على وجوه:

الأول: ما أضافه التابعي الكبير إلى النبي ﷺ، فيخرج بذلك ما أضافه صغار التابعين فمن بعدهم، ودخول هذه الصورة في المرسل مجمع عليه بين العلماء.

قال ابن عبد البر: (أما المراسيل: فإن هذا الاسم أوقعوه بإجماع على حديث التابعي الكبير[١] عن النبي ﷺ)[٢].

وقال ابن الصلاح: «وصورته التي لا خلاف فيها: حديث التابعي الكبير الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم: كعبيد الله بن عدي بن الخيار، ثم سعيد بن المسيب وأمثالهما إذا قالا: قال رسول الله ﷺ»[٣].

الثاني: ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ سواء كان التابعي صغيرًا أو كبيرًا، وهذا ما عليه جمهور المحدثين[٤].

قال ابن حجر: (ولم أر تقييده بالكبير – أي: التابعي الكبير- صريحا عن أحد، لكن نقل ابن عبد البر عن قوم، نعم قيد الشافعي المرسل الذي يقبل إذا اعتضد بأن يكون من رواية التابعي الكبير، ولا يلزم من ذلك أنه لا يسمي ما رواه التابعي الصغير

---

(١) التابعي الكبير: هو الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم وكان جل روايته عنهم، والتابعي الصغير: هو الذي لم يلق منهم إلا العدد اليسر، أو لقي جماعة إلا أن جل روايته عن التابعين. انظر: فتح المغيث للسخاوي ١٥٣/١.

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر يوسف بن عبد الله النمري: ١٩/١- مطبعة فضالة المحمدية – المغرب، ط ٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشرزوري، صـ٥، دار الفكر – بيروت- ط ٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(٤) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح ٥٤٣/٢٢، وشرح النووي على مسلم لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (تـ: ٦٧٦هـ)، ٣٠/١، المطبعة المصرية، والاقتراح في بيان الاصطلاح، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ) صـ١٩٢، مطبعة الإرشاد- بغداد.

مرسلاً، والشافعي مصرح بتسمية رواية من دون كبار التابعين مرسلة، وذلك في قوله: (ومن نظر في العلم بخبرة وقلة غفلة استوحش من مرسل كل من دون كبار التابعين بدلائل ظاهرة فيها) [(١)].

الثالث: أن يسقط التابعي راويا بينه وبين الصحابة كرواية مجاهد عن علي، وبينهما ابن أبي ليلى، أو يقال: سعيد بن المسيب عن عمر حجة، رغم أنه لم يسمع من عمر كثيرًا، ولكنه أرسل عنه كثيرا[(٢)].

الرابع: أن يقول تابع التابعي: قال رسول الله ﷺ- كمالك مثلا- ومن في طبقته، فقد جاء في علل الترمذي قوله: قال علي: قلت ليحيى: فمرسلات مالك؟ قال: هي أحب إلي، ثم قال يحيى: ليس في القوم أحد أصح حديثا من مالك [(٣)].

ثالثا: الراجح من الأقوال:

قلت: الذي عليه جمهور المحدثين هو ما ذكره الحافظ ابن حجر، وهو عدم التفريق بين صغار التابعين وكبارهم، وإن كان الذي تطمئن إليه النفس أكثر هو مرسل التابعي الكبير، ولكن هذا لا يصيره صحيحا إلا بقيود كما سيأتي.

وهذا اختيار الحافظ ابن رجب -رحمه الله- فإنه وإن لم يتعرض لتعريف المرسل كما فعل من سبقه، أو من أتى بعده من أهل المصطلح، وإنما اكتفى بالأمثلة التطبيقية

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ٤٣/٢، وانظر كلام الشافعي الأخير في: الرسالة الشافعي لأبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (تـ: ٢٠٤هـ)- صـ٤٦٧- المحقق: أحمد شاكر-الناشر: مكتبه الحلبي، مصر- الطبعة: الأولى، ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م.

(٢) شرح علل الترمذي، لابن رجب زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (تـ: ٧٩٥هـ)- ٥٥٢/١- المحقق: د. همام عبد الرحيم سعيد- الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء — الأردن- الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٣) شرح علل الترمذي ٥٣٠/١، وانظر: ١٨٤/١.

التي تحدد مفهومه عن المرسل، وهو لم يخرج من خلال تطبيقه على الأحاديث التي حكم عليها عن هذه الأنواع الأربع.

المطلب الثاني: مذاهب العلماء في حكم الحديث المرسل والعمل به

نقل الحافظ ابن رجب مذاهب العلماء في العمل بالحديث المرسل، وبيّن ما لها وما عليها، منها على سبيل الإجمال:

المذهب الأول: وهو القائل بتضعيف المرسل: نقله عن الترمذي إذ يقول: والحديث إذا كان مرسلًا فإنه لا يصح عند أكثر أهل الحديث، وقد استدل الترمذي بقول الإمام الزهري الذي قال لإسحاق بن أبي فروة، وكان يرسل الحديث: قاتلك الله، تجيئنا بأسانيد لا خطم لها ولا أزمة؟! فرأى الإمام الترمذي أن هذا دليل على تضعيف الزهري لمطلق المراسيل، وأنه لا يحتج بها، ولكن ابن رجب- رحمه الله- رد على هذا الاستدلال وقال: ليس هذا دليلاً على رد الزهري للمراسيل عموما، وإنما هو تضعيف خاص لمراسيل ابن أبي فروة الذي عرف أن الإرسال عادة له، ويضاف هذا إلى ما كان عليه هذا الرجل من الضعف ؛إذ كتب الجرح طافحة بكلام العلماء في جرحه[(١)]، وانتقد الحافظ ابن رجب مقولة الترمذي: أنه لا يصح عند أكثر أهل الحديث، وسمى عددا من أهل الحديث فقال: وفي حكايته عن أكثر من سماهم نظر، ولا يصح عن أحدهم الطعن في المراسيل عمومًا، ولكن في بعضها[(٢)].

المذهب الثاني: الاحتجاج بالمرسل

قال الحافظ ابن رجب: (وقد استدل كثير من الفقهاء بالمرسل، وهو الذي ذكره

(١) منها على سبيل المثال ما جاء في كتاب الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ)٢٢٨/٢ الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن — الهند- دار إحياء التراث العربي — بيروت: الأولى، ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م، قال يحيى بن معين: لا شيء كذاب، وقال أبو حاتم: متروك الحديث، وقال أبو زرعة: ذاهب الحديث متروك الحديث.

(٢) شرح علل الترمذي ٥٣٢/١.

أصحابنا أنه الصحيح عن الإمام أحمد، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، وأصحاب مالك، وحكى الاحتجاج بالمرسل عن أهل الكوفة، وعن أهل العراق جملة، وحكاه الحاكم عن إبراهيم النخعي، وحماد بن أبي سليمان وأبي حنيفة[1].

وعلق الحافظ ابن رجب على ما قاله المحدثون والفقهاء مما سبق- وهي محاولة للتوفيق بينهما-: فقال: (واعلم أنه لا تنافي بين كلام الحفاظ وكلام الفقهاء في هذا الباب، فإن الحفاظ إنما يريدون صحة الحديث المعين إذا كان مرسلًا، وهو ليس بصحيح على طريقتهم؛ لانقطاعه، وعدم اتصال إسناده إلى النبي ﷺ .

وأما الفقهاء فمرادهم: صحة ذلك المعنى الذي دل عليه الحديث، فإذا عضد ذلك المرسل قرائن تدل على أن له أصلا قوي الظن بصحة ما دل عليه، فاحتج به مع ما احتف به من القرائن، وهذا هو التحقيق في الاحتجاج بالمرسل عند الأئمة: كالشافعي وأحمد وغيرهما[2].

القول الثالث: وهو تصحيح المرسل بشروط، وهذا ما عليه الإمام الشافعي- رحمه الله-، ولقد عرض ابن رجب مضمون كلام الشافعي عرضا غير مسبوق إليه — فيما أعلم - فقال بعد أن ساق كلامه في الرسالة: **وهو كلام حسن جدا**، ومضمونه: أن الحديث المرسل يكون صحيحا ويقبل بشروط منها:

١- في نفس المرسل، وهي ثلاثة:

أ- أن لا يعرف له رواية عن غير مقبول الرواية.

ب- أن لا يكون ممن يخالف الحفاظ إذا أسند الحديث فيما أسندوه.

جـ- أن يكون من كبار التابعين، فإنهم لا يروون غالبا إلا عن صحابي أو تابعي كبير.

(١) شرح علل الترمذي ١/٤٣.
(٢) السابق ١/٥٤٤.

٢- وأما الخبر الذي يرسله:

فيشترط لصحة مخرجه وقبوله: أن يعضده ما يدل على صحته، وأن له أصلا والعاضد له أشياء:

أحدها: وهو **أقواها** أن يسنده الحفاظ المأمونون من وجه آخر عن النبي ﷺ بمعنى ذلك المرسل فيكون دليلا على صحة المرسل، وأن الذي أرسل عنه ثقة.

الثاني: أن يوجد مرسل آخر موافق له عن عالم يروي عن غير من يروي عنه المرسل الأول، فيكون ذلك دليلا على تعدد مخرجه، وهذا الثاني أضعف من الأول.

والثالث: أن لا يوجد شيء مرفوع يوافقه لا مسند ولا مرسل، لكن يوجد ما يوافقه من كلام بعض الصحابة فيستدل (به) على أن للمرسل أصلا صحيحا أيضًا؛ لأن الظاهر أن الصحابي إنما (أخذ) قوله عن النبي ﷺ .

الرابع: أن لا يوجد شيء مرفوع يوافقه، لا مسند، ولا مرسل، ولا قول صحابي، لكنه يوجد عامة أهل العلم على القول به، فإنه يدل على أن له أصلا[(١)].

فالأصل الذي بنى عليه الشافعي احتجاجه بالمرسل: هو إلحاق المرسل بالصحيح إذا احتفت به القرائن، وتبعه على ذلك الحافظ ابن رجب، أما الإمام أحمد فقد بنى احتجاجه بالمراسيل على قاعدة معروفة وهي: العمل بالحديث الضعيف ما لم يرد خلافه.

المطلب الثالث: ضابط التفاوت بين المراسيل

هذا ما استدركه ابن رجب على الترمذي عندما عرض آراء يحيى بن سعيد القطان الكثيرة فقال ابن رجب -رحمه الله-: «وكلام يحيى بن سعيد في تفاوت مراتب المرسلات بعضها على بعض يدور على أربعة أسباب:

(١) - شرح علل الترمذي ١٨٩/١ و ٥٤٩.

أحدهما: أن من عرف بروايته عن الضعفاء ضعف مرسله بخلاف غيره.

الثاني: أن من عرف له إسناد صحيح إلى من أرسل عنه فإرساله خير ممن لم يعرف له ذلك.

وهذا معنى قوله: مجاهد عن علي ليس به بأس، قد أسند عن ابن أبي ليلى عن علي.

الثالث: إن من قوي حفظه يحفظ كل ما يسمعه، ويثبت في قلبه، ويكون فيه ما لا يجوز الاعتماد عليه، بخلاف من لم يكن له قوة الحفظ.

الرابع: إن الحافظ إذا روى عن الثقة لا يكاد يترك اسمه، بل يسميه، فإذا ترك اسم الراوي دل إبهامه على أنه غير مرضي.

المطلب الرابع: اختيار الحافظ ابن رجب -رحمه الله- **في حكم المرسل والعمل به**

وقد اعتنى الحافظ في كتبه ببيان المرسل عناية فائقة، وقد قال بعد الكلام عن شروط صحة الخبر المرسل وقبوله: فإذا وجدت هذه الشرائط دلت على صحة المرسل وأنه له أصلًا، وقبل واحتج به .

ومع هذا فهو دون المتصل في الحجة، فإن المرسل وإن اجتمعت فيه هذه الشرائط فإنه يحتمل أن يكون في الأصل مأخوذًا عن غير من يحتج به.

ولو عضده حديث متصل صحيح؛ لأنه يحتمل أن لا يكون أصل المرسل صحيحًا.

وإن عضده مرسل فيحتمل أن يكون أصلهما واحدًا وأن يكون متلقى عن غير مقبول الرواية، وإن عضده قول صحابي فيحتمل أن الصحابي قال برأيه من غير سماع من النبي ﷺ فلا يكون في ذلك ما يقوي المرسل، ويحتمل أن المرسل لما سمع قول

الصحابي ظنه مرفوعًا فغلط ورفعه، ثم أرسله و لم يسم الصحابي . فما أكثر ما يغلط في رفع الموقوفات.

وإن عضده موافقة قول عامة الفقهاء فهو كما لو عضده قول الصحابي وأضعف، فإنه يحتمل أن يكون مستند الفقهاء اجتهادًا منهم، وأن يكون المرسل غلط ورفع كلام الفقهاء، لكن هذا في حق كبار التابعين بعيد جدا[1].

قلت: لقد أفصح الحافظ ابن رجب عن الحديث المرسل بأنه مع ما احتف به من قرائن إلا أنه ليس كالحديث الصحيح الذي استوفى شروط الصحة بذاته، وهذا يفيد في حالة التعارض ما بين الحديث الصحيح لذاته، والحديث المرسل الذي صحح لما احتف به من قرائن، فيقدم الحديث الصحيح المستوفي لشروط الصحة على ما كان مرسلا ارتقى إلى الصحة بسبب مرجحات وقرائن احتفت به.

* * *

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ١٩٩).

المبحث الثاني
اختيار الحافظ ابن رجب في الحديث المنقطع، والعمل به

المطلب الأول: تعريف المنقطع لغة واصطلاحا

أولاً: تعريف المنقطع لغة: المنقطع اسم فاعل من الانقطاع وهو ضد الاتصال، قال ابن منظور: والقَطْعُ والقَطِيعةُ: الهِجْرانُ ضِدُّ الْوَصْلِ[1]. وأصل الكلمة: من مادة قطع وقطعته قطعا ومقطعا فانقطع، وقطع بفلان انقطع رجاؤه، ورجل منقطع به. أي: انقطع به السفر دون طيِّه [أي: فلم يكمله]... ويقال لقاطع الرحم: إنه لَقُطَعَ وقُطَعَةٌ من قَطَعَ رَحِمَه إذا هجرها [يعني: فلم يصلها] ..إلخ[2].

ثانيًا: تعريف الحديث المنقطع اصطلاحًا:

للعلماء في تعريفه أقوال متعددة:

الأول: عرّفه الحاكم – رحمه الله– بقوله: (المنقطع أن يكون في الإسناد رواية راوٍ لم يسمع من الذي يروي عنه الحديث قبل الوصول إلى التابعي)[3].

الثاني: عرفه ابن عبد البر –رحمه الله – بقوله: (المنقطع عندي: كل ما لا يتصل،

(١) لسان العرب لابن منظور ٢٧٩/٨ – مادة قطع –، وانظر شرح قصب السكر نظم نخبة الفكر للشيخ عبد الكريم الخضير صـــ٦٣.

(٢) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي ت: ١٧٠هـــ - تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال، باب العين والقاف والطاء (ق، ط، ع، ق ع ط مستعملان، وما بين المعكوفتين من زياداتي.

(٣) معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (تـــ: ٤٠٥هـــ)- صـــ٢٨- المحقق: السيد معظم حسين- الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت- الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـــ - ١٩٧٧م.

سواء كان يعزي إلى النبي ﷺ أو إلى غيره)[١].

قال زكريا الأنصاري – رحمه الله –: فيدخل فيه المرسل، والمعضل، والمعلق[٢].

الثالث: عرفه الخطيب البغدادي – رحمه الله – بقوله: (المنقطع مثل المرسل إلا أن هذه العبارة تستعمل غالبا في رواية من دون التابعي عن الصحابة، مثل: أن يروي مالك بن أنس عن عبد الله بن عمر، أو سفيان الثوري عن جابر، أو شعبة بن الحجاج عن أنس بن مالك، وما أشبه ذلك)[٣].

الرابع: قال العراقي– رحمه الله–: «اختلف في صورة الحديث المنقطع فالمشهور: أنه ما سقط من رواته راو واحد غير الصحابي»[٤].

وزاد الحافظ ابن حجر: (فإن كان الساقط باثنين غير متواليين في موضعين مثلا فهو المنقطع)[٥].

التعريف المختار: المنقطع هو (ما سقط من إسناده راوٍ أو أكثر بشرط عدم

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (تـ: ٤٦٣هـ)- ٢١/١- تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري- الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية– المغرب- عام النشر: ١٣٨٧هـ.

(٢) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي- زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي (ت ٩٢٦هـ)- المحقق: عبد اللطيف هميم – ماهر الفحل- دار الكتب العلمية- الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م – (١/ ٢٠٥).

(٣) الكفاية في علم الرواية أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (تـ: ٤٦٣هـ) (ص: ٢١)- المحقق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني- الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة.

(٤) شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت: ٨٠٦هـ)- (١/ ٢١٥) – المحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل–الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان- الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

(٥) نـزهة النظر في توضيح نخبة الفكر- أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (تـ: ٨٥٢هـ)- (ص: ١٠٢) المحقق: عبد الله بن ضيف الله الزحيلي- الناشر: مطبعة سفير بالرياض الأولى ١٤٢٢هـ.

التوالي وقبل الوصول إلى الصحابي، وأن لا يكون السقط أول السند) فخرج المعضل بقيد عدم التوالي إذا كان الساقط أكثر من واحد، وبقيد قبل الوصول للصحابي المرسل، وبشرط أن لا يكون الساقط أول السند خرج به المعلق.

المطلب الثاني: اختياره في الحديث المنقطع، والعمل به

يرى الحافظ ابن رجب- رحمه الله- أن المنقطع من الحديث هو: ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه، هذا من خلال استقرائي لكتبه وحكمه على الأسانيد بالانقطاع، وهو ما ذهب إليه الخطيب، وابن عبد البر، وغيرهم من المحدثين كما قال النووي[1].

وهو مذهب المتقدمين في تفسيرهم للمنقطع.

وقد وضع لذلك قواعد فقال: فإن كان الثقة يروي عمن عاصره أحيانا و لم يثبت له لقيه له ثم يدخل أحيانا بينه وبينه واسطة فهذا يستدل به هؤلاء الأئمة على عدم السماع منه[2]، ثم قال في بيان مذهب هؤلاء: (...وكلام أحمد وأبي زرعة وأبي حاتم في هذا المعنى كثير جدا، وكله يدور على أن مجرد ثبوت الرواية لا يكفي في ثبوت السماع، وأن السماع لا يثبته غير التصريح به، وأن رواية من روى عمن عاصره تارة بواسطة وتارة بغير واسطة يدل على أنه لم يسمع منه إلا أن يثبت له السماع من وجه، وكذلك رواية من هو ببلد عمن هو ببلد آخر و لم يثبت اجتماعهما ببلد واحد يدل على عدم السماع منه[3].

---

(١) التقريب والتيسير لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (تـ: ٦٧٦هـ) -(ص: ٣٥)- تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت- الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت- الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

(٢) شرح علل الترمذي (٢/٥٩٣).

(٣) السابق (٢/٥٩٥- ٥٩٦).

قلت: في هذا الكلام قواعد متنوعة منها:

١- مجرد ثبوت الرواية لا يكفي في ثبوت السماع.

٢- السماع لا يثبته غير التصريح به.

٣- رواية المعاصر بواسطة عن شيخ وبدون واسطة مرة أخرى تدل على الانقطاع ما لم يصرح بالسماع.

٤- رواية غير البلدي تدل أيضًا على الانقطاع ما لم يثبت اجتماعهما.

أما القاعدة الأولى فصحيحة؛ لأن الثقة قد يرسل الأخبار عمن هو أقدم منه بطبقات، وهذا صنيع كثير من الأئمة- رحمهم الله-.

أما القاعدة الثانية ففيها نظر؛ لأن هذا تضييق بلا داع، وهو مناف لتعديل الرواة والثقة بهم، والأصل أن الثقة لا يروي عن المعاصر إلا ما سمعه مباشرة؛ لأن عدالته تمنعه من إيهام سامعه والتدليس عليه حتى يأمن من أن سامعه قد عرف عدم سماعه من شيخه حديثا بعينه، فبيقين نصحح سماع الثقات عمن عاصروهم ولم يصرحوا به وقتا ما، وكثير ما تعلل الأحاديث بالانقطاع لعدم السماع، وأما القاعدة الثالثة[1] والرابعة فهو كما قال- رحمه الله تعالى-.

المطلب الثالث: تطبيقات عملية على اختياره للحديث المنقطع

الحديث الأول: حديث عطاء الخرساني عن يحيى بن يعمر، عن عمار بن ياسر، (**أن النبي ﷺ رخص للجنب إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أن يتوضأ وضوءه للصلاة**) وحسنه الترمذي وإسناده منقطع، فإن يحيى بن يعمر لم يسمع من عمار بن

(١) إذا كانت في الحديث الواحد.

ياسر. قاله ابن معين وأبو داود[1] والدار قطني وغيرهم[2].

الحديث الثاني: حديث الحسن العرني، عن ابن عباس قال: (**أقبلت على حمار ورسول الله ﷺ يصلي بالناس، حتى إذا كنت قريبًا منه نـــزلت عنه، وخليت عنه، ودخلت مع النبي ﷺ في صلاته فما أعاد صلاته، ولا نهاني عما صنعت**)[3]. والحسن العرني لم يسمع من ابن عباس قاله الإمام أحمد، فحديثه منقطع[4].

الحديث الثالث: حديث ابن أبي عمر: حدثنا عبد الله بن معاذ الصنعاني، عن معمر، عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي وائل، عن معاذ بن جبل ﷺ أنه قال: (**قلت: يا رسول الله، أخبرني بعمل يدخلني الجنة، ويباعدني عن النار....**) رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح[5].

---

(١) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: بَيْنَ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، وَعَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ رَجُلٌ، انظر: سنن أبي داود – تحقيق عوامة (١/ ٢٥٧).

(٢) فتح الباري، زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب- ٣٥٢/١- كتاب الغسل – باب كينونة الجنب في البيت إذا توضأ- تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد -دار النشر: دار ابن الجوزي – السعودية / الدمام – ١٤٢٢هـــ- الطبعة: الثانية.

وأخرجه لترمذي في سننه، (٥١١/٢)، دار النشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون- والصحيح هو ما أخرجه النسائي من فعله عليه الصلاة والسلام (١/ ١٣٩) — ت: عبد الفتاح أبو غدة- الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية — حلب- الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ — ١٩٨٦، قال الإمام النسائي: أَخْبَرَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ قَالَ: أَنْبَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- قَالَتْ: " **كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ تَوَضَّأَ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ – قَالَتْ –: غَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَأْكُلُ أَوْ يَشْرَبُ**".

(٣) بهذا اللفظ أخرجه أحمد في مسنده – مِنْ مُسْنَدِ بَنِي هَاشِمٍ – مُسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ – أقبلت على حمار ورسول الله ﷺ يصلي بالناس — حديث رقم (٢٢٢٣) والحديث متفق عليه عند البخاري — كِتَاب: الْعِلْمِ، بَاب: مَتَى يَصِحُّ سَمَاعُ الصَّغِيرِ — حديث رقم (٧٦) بلفظ: أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانٍ، وعند مسلم — كِتَاب: الصَّلاةِ – خرج رسول الله ﷺ بالهاجرة إلى البطحاء فتوضأ فصلى الظهر ركعتين — حديث رقم (٧٨٠)- بمعناه.

(٤) فتح الباري، باب: سترة الإمام سترة لمن خلفه ١٩/٤.

(٥) سنن الترمذي، كتاب الإيمان، باب ما جاء في حرمة الصلاة، ١١/٥-١٢.

ونجد الحافظ ابن رجب ينتقد الإمام الترمذي في حكمه على الحديث فقال: وفيما قاله- رحمه الله- نظر من وجهين:

أحدهما: أنه لم يثبت سماع أبي وائل من معاذ، وإن كان قد أدركه بالسن، وكان معاذ بالشام وأبو وائل بالكوفة، وما زال الأئمة كأحمد وغيره يستدلون على انتفاء السماع بمثل هذا، وقد قال أبو حاتم الرازي في سماع أبي وائل عن أبي الدرداء: قد أدركه، وكان بالكوفة، وأبو الدرداء بالشام؟! يعني: أنه لم يصح له سماع منه...).

الثاني: أنَّه قد رواهُ حمَّادُ بنُ سلمةَ عن عاصمِ بنِ أبي النَّجودِ عن شهرِ بن حوشب عن معاذ، خرَّجه الإمامُ أحمدُ مختصرًا، قال الدارقطني: وهو أشبهُ بالصَّوابِ؛ لأنَّ الحديثَ معروف من رواية شهر على اختلافٍ عليه(١).

قلت – الحافظ ابن رجب-: ورواية شهر عن معاذ مرسلة يقينا، وشهر مختلف في توثيقهِ وتضعيفه.

وقد خرَّجه الإمامُ أحمدُ من روايةِ شهرٍ عن عبدِ الرحمنِ بن غنمٍ عن معاذ.

وخرَّجه الإمامُ أحمدَ(٢) - أيضًا - من روايةِ عُروة بن النـــزال - أو النـــزالِ بنِ عروةَ -، وميمونِ بنِ أبي شبيب، كلاهما: عن معاذ. ولم يسمعْ عروةُ ولا ميمونُ من معاذٍ(٣).

(١) قال الإمام الدار قطني: وقَوْلُ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ أَشْبَهُ بالصَّوَاب؛ لأَنَّ الْحَدِيثَ مَعْرُوفٌ مِنْ رِوَايَةِ شَهْرٍ، عَلَى اخْتِلافٍ عَنْهُ فِيهِ، وَأَحْسَنُهَا إِسْنَادًا حَدِيثُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ بِهْرَامٍ، وَمَنْ تَابَعَهُ، عَنْ شَهْرٍ، عَنِ ابْنِ غَنْمٍ، عَنْ مُعَاذٍ.
وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ محمد بن عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ وَكَانَ ضَعِيفًا، عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ الصَّبَّاحِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شعيب، عن أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ مُعَاذٍ، وَلَا يُثْبَتُ. علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٦/ ٧٩).

(٢) مسند أحمد ٥/٢٣٣ حديث رقم (٢٢٠٣٢) أو (٢٢٣٨٢).

(٣) راجع مسند أحمد - عالم الكتب (٥/ ٢٣٣).

وله طرق أخرى عن معاذٍ كلُّها ضعيفة[1].

ويتضح مما سبق: حرص الحافظ ابن رجب – على بيان الانقطاع الحاصل في الأسانيد، والتنبيه عليه؛ ليكون القارئ على بصيرة من أمره، فحكم على بعض الأحاديث بالانقطاع؛ للدلالة على ضعفها والإشارة إلى الانقطاع بين الرواة من ابن رجب قد تكون بنقل أقوال العلماء النقاد، وإما من غير نقل عن أحد، ولكنه يثبت الانقطاع ممن تعاصرا، ولم يصرحا بالسماع، حتى وإن التقيا ولم يثبت أنهما سمعا من بعضهما البعض، وهذا مما انتقد عليه -رحمه الله- فهو سائر على مذهب الإمام البخاري وابن المديني بل هو أشد، فهو لا يكتفي بمجرد اللقاء ولو مرة بل لا بد من السماع؛ بينما الإمام البخاري وشيخه ابن المديني يكتفي بالسماع أو ثبوت اللقاء ولو مرة، وبالتالي ينبغي التريث في أحكام الحافظ ابن رجب بالضعف بسبب الانقطاع بل لا بد من النظر إلى بقية القرائن الدالة على ضعفه، وهذه المسألة من الأمور التي اضطربت فيها أقوال الحافظ ابن رجب حيث قال في شرح علله: أن ما لم يرد فيه السماع من الأسانيد لا يحكم باتصاله، ويحتج به؟! مع إمكان اللقي كما يحتج بمرسل أكابر التابعين.

قلت: فكيف يكون الإسناد لا يحكم باتصاله (منقطع) ويحتج به (صحيح أو مقبول)[2]. والله – تعالى- أعلم.

* * *

(١) جامع العلوم والحكم لابن رجب صـــ٥٠٦، الحديث التاسع والعشرون.
(٢) شرح علل الترمذي ت همام (٢/ ٥٩٧).

المبحث الثالث
اختيار الحافظ ابن رجب في الحديث المدرج، والعمل به

تمهيد:

هذا النوع من علوم الحديث مما يشهد شهادة واضحة للمحدثين بشدة حرصهم على تمييز حديث رسول الله ﷺ وتمحيصه من كل ما سواه بكل سبيل، وهو من المهمات التي ينبغي أن يعنى بها من يتطلب حديث رسول الله ﷺ؛ لأن الإدراج يصير ما ليس حديثا حديثا، وكشف الإدراج يخلّص حديث رسول الله ﷺ مما ليس منه، وقبل الخوض في بيان اختيار الحافظ ابن رجب -رحمه الله- في الحديث المدرج نتعرض لتعريف المدرج لغة واصطلاحا .

المطلب الأول: تعريف الحديث المدرج لغة واصطلاحا

أولا: تعريف المدرج لغة: المدرج بضم الميم وفتح الراء اسم مفعول... فعله: أدرج. تقول: أدرجت الكتاب: إذا طويته، وتقول: أدرجت الميت في القبر: كفنته[(١)]. وهو الطي واللف وإدخال الشيء في الشيء[(٢)].

ثانيا: تعريف المدرج اصطلاحًا:

اختلف العلماء في تعريف المدرج على أقوال:

١- عرفه ابن الصلاح بقوله: ما أدرج في حديث رسول الله ﷺ من كلام بعض رواته بأن يذكر الصحابي أو من بعده عقيب ما يرويه من الحديث كلاما من عند نفسه

(١) تاج العروس (٢/٣٩- ٤١) مادة (درج)- المصباح المنير (١/٢٢٧) – درج - العين للخليل بن أحمد (٢/٢٧٥، ٦/٧٧) – درج -، الصحاح للجوهري (١/٣١٣) مادة – درج-، ولسان العرب (٢/ ٢٦٧)- درج-.

(٢) لسان العرب لابن منظور ١/٢٦٨ وما بعدها، مادة – درج-.

فيرويه من بعده موصولا بالحديث غير فاصل بينهما بذكر قائله، فيلتبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الحال ويتوهم أن الجميع عن رسول الله ﷺ[1].

٢- يقول ابن دقيق العيد في الاقتراح: وهو ألفاظ تقع من بعض الرواة متصلة بلفظ الرسول ﷺ ويكون ظاهرها أنها من لفظه، فيدل دليل على أنها من لفظ الراوي[2].

٣- عرفه الإمام الذهبي فقال: هي ألفاظ تقع من بعض الرواة متصلة بالمتن لا يبين للسامع إلا أنها من صلب الحديث، ويدل دليل على أنها من لفظ الراوي[3].

٤- عرفه ابن كثير في اختصار علوم الحديث بقوله: وهي أن تزاد لفظة في متن الحديث من كلام الراوي فيحسبها من يسمعها مرفوعة في الحديث فيرويها كذلك[4].

٥- أفضل ما قيل فيه وأجمعه هو قول الحافظ ابن حجر: "مدرج الإسناد: فـ"إن كانت واقعة بسبب تغير السياق. أي: سياق الإسناد؛ فالواقع فيه ذلك التغيير؛ هو

(١) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث: لعثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (تـ: ٦٤٣هـ) - (ص: ١٩٥) - المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل- الناشر: دار الكتب العلمية - الطبعة: الأولى- سنة النشر: ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.

(٢) الاقتراح في بيان الاصطلاح تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (تـ: ٧٠٢هـ) (ص: ٢٣)، التاسع عشر المدرج، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

(٣) الموقظة في علم مصطلح الحديث لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (تـ: ٧٤٨هـ) (ص: ٥٣) -اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة -الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب- الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ.

(٤) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (تـ: ٧٧٤هـ)- (ص: ٧٣)- المحقق: أحمد محمد شاكر- الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان- الطبعة: الثانية.

مدرج الإسناد[١]، وأما مدرج المتن: فهو أن يقع في المتن كلام ليس منه.

فتارة يكون في أوله، وتارة في أثنائه، وتارة في آخره، وهو الأكثر؛ لأنه يقع بعطف جملة على جملة، أو بدمج موقوف من كلام الصحابة، أو من بعدهم، بمرفوع من كلام النبي ﷺ من غير فصل، فهذا هو مدرج المتن".

ومن خلال التعريفات السابقة يظهر: أن هناك قاسما مشتركا وهو: أن المدرج لا يخرج عن أن يكون الراوي أدخل في سياق الحديث ما ليس منه، سواء أكان هذا الداخل حديثا آخر أو بعض حديث، أم كان كلاما للراوي يوضح به المراد من الحديث، وفي كلتا الحالتين يظهر الحديث مع ما أدرج فيه حديثا واحدا دونما تمييز بينهما أو فاصل يحدد كلا منهما.

وابن رجب -رحمه الله- لم يخرج في تعامله مع الحديث المدرج عن التعريفات السابقة فقد قال عن الإمام الزهري: وكانت تلك عادته أنه يدرج في أحاديثه كلمات يرسلها أو يقولها من عنده[٢]، وقال في موطن آخر: فإن الزهري كان كثيرا ما يروي الحديث ثم يدرج فيه أشياء بعضها مراسيل وبعضها من رأيه وكلامه [٣].

المطلب الثاني: حكم الحديث المدرج والعمل به

أولًا: حكم الإدراج: قال ابن الصلاح والعراقي: واعلم أنه لا يجوز تعمد شيء من الإدراج المذكور[٤].

أما ابن حجر العسقلاني في النكت: فإنه يرى تفصيل ذلك فقال: إذا كان

(١) نـــزهَة النظر في توضيح نُخْبَةِ الفِكَر في مصطلح أهل الأثر: (ص ١١٥) – للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـــ - الطبعة الأولى ١٤٢٢هـــ - مطبعة سفير بالرياض - تحقيق/ عبد الله بن ضيف الله الرحيلي.

(٢) فتح الباري لابن رجب:٤/٣٨٣ .

(٣) المرجع السابق: ٨/١٢.

(٤) المقدمة في علوم الحديث صـــ٤٦، التبصرة والتذكرة: ١/٢٦٠

الإدراج فيه إثبات حكم شرعي، وإيهام أنه مرفوع فذلك هو الذي يحرم.

أما إذا كان الإدراج وقع تفسيرا لبعض الألفاظ الواقعة في الحديث مثل: تفسير لفظ التحنث بالتعبد، وكذلك تفسير الشغار[١] والمحاقلة[٢]، والمزابنة[٣]، والزهو[٤]...، وغيرهما، فالأمر في ذلك سهل ولا يحرم؛ لأنه إن أثبت الراوي رفعه فذاك، وإلا فإن الراوي أعرف بتفسير ما روى... ثم قال: وفي الجملة إذا قام الدليل على إدراج جملة معينة بحيث يغلب على الظن ذلك فسواء كان في الأول أو الوسط أو الآخر فإن سبب ذلك الاختصار من بعض الرواة بحذف أداة التفسير أو التفصيل فيجيء من بعده فيرويه مدمجا من غير تفصيل[٥].

قال السيوطي: وكله حرام بإجماع أهل الحديث والفقه، وعبارة ابن السمعاني وغيره: (من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة، وممن يحرف الكلم عن مواضعه وهو

---

(١) الشغار: وَهُوَ نكاحٌ معروفٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، كَانَ يَقُولُ الرجُل للرَّجُل: شَاغِرْنِي: أَيْ: زَوِّجْنِي أختَك أَوْ بِنْتَك أَوْ مَن تَلِي أَمْرَها، حَتَّى أزوِّجَك أختي أَوْ بِنْتِي أَوْ مَن أَلِي أَمْرَها، وَلا يكونُ بَيْنَهُمَا مَهْرٌ، وَيَكُونُ بُضْعُ كُلِّ واحدةٍ مِنْهُمَا فِي مُقَابَلة بضْع الأخرَى. وَقِيلَ لَهُ شِغَارٌ لارْتفاعِ المَهْر بَيْنَهُمَا، مِنْ شَغَرَ الكَلْبُ إِذَا رفَع إِحْدَى رِجْليه ليَبُولَ. انظر النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٤٨٢) مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (تـــ: ٦٠٦هـــ) -الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـــ - ١٩٧٩م -تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي.

(٢) المحاقلة مختلف فيها فقيل هِيَ اكْتِراء الأَرْض بالحِنْطة. وَقِيلَ:هِيَ المُزارَعة عَلَى نَصِيب مَعْلُوم كَالثُّلُثِ والرُّبع وَنَحْوِهِمَا. وَقِيلَ: هِيَ بَيْع الطَّعَام فِي سُنْبُلِه بالبُرِّ. وَقِيلَ: هُوَ مِنَ الحَقْل وَهِيَ الْأَرْضُ الَّتِي تُزْرَع.وقيل هي بَيْعُ الزَّرْعِ قَبْلَ إِدْراكِه. انظر النهاية في غريب الحديث والأثر (١٢/ ٤١٦).

(٣) المزابنة: الْمُزَابَنَة وَهُوَ بيع الثَّمر فِي رُؤُوس النّخل بالتَّمْرِ وَأَصله من الزَّبْن. غريب الحديث لابن الجوزي (١/ ٤٣٠) المحقق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي -الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت — لبنان - الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ — ١٩٨٥م.

(٤) يُقَال: زَهَا النَّخل يَزْهُو إِذَا ظَهَرت ثَمَرته. وأَزْهَى يُزْهِي إِذَا اصْفرَّ واحْمرَّ. وَقِيلَ هُمَا بِمَعْنَى الاحْمِرار والاصْفِرار. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٣٢٣).

(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (تـــ: ٨٥٢هـــ)- (٢/ ٨٢٨)-المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي -الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية-الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـــ/١٩٨٤م.

ملحق بالكذابين)، وعندي أن ما أدرج لتفسير غريب لا يمنع ولذلك فعله الزهري وغير واحد من الأئمة [١].

وقال الشيخ أحمد شاكر في الباعث الحثيث: أما الإدراج لتفسير شيء من معنى الحديث ففيه بعض التسامح، والأولى أن ينص الراوي على بيانه، وأما ما وقع من الراوي من غير عمد فلا حرج على المخطئ إلا إن كثر خطؤه فيكون جرحا في ضبطه وإتقانه، أما ما كان من الراوي عن غير عمد فإنه حرام على كل اختلاف أنواعه، باتفاق أهل الحديث والفقه والأصول وغيرهم؛ لما يتضمن من التلبيس، ومن عزو القول إلى غير قائله[٢].

قلت: والذي يترجح لدي في حكم المدرج: أن ما كان منه لتفسير معنى فلا يحرم كما قال الحافظ ابن حجر، وما وقع منه من كلام مدرج من غير عمد فلا حرج فيه إلا أن يكثر منه، فيكون جرحا في ضبطه كما قال الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- ، والله أعلم .

المطلب الثالث: اختيار الحافظ ابن رجب في المدرج مع أمثلة تطبيقية لاختياره

يبرز منهج الحافظ ابن رجب- رحمه الله تعالى- في المدرج ببيان ما وقع في الأحاديث من إدراج سواء أكان الإدراج في أحاديث صحيح الإمام البخاري أم في الأحاديث التي يتعرض لها خلال الشرح، فبعد النظر رأيت أن أقسم اختياراته في تعامله مع الحديث المدرج على النحو الآتي:

أولاً: النص على الإدراج بلفظ الإدراج.

الحديث الأول: هنا ينص الحافظ ابن رجب على لفظ الإدراج فيقول:

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (تـــ: ٩١١هـــ) (١/ ٣٢٢) -حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي -الناشر: دار طيبة.

(٢) الباعث الحثيث: ٢٣٩/١، النوع العشرون (المدرج).

"مدرج"[1]، ويعين الراوي الذي أدرج الزيادة في الحديث.

ذكر الحافظ ابن رجب -رحمه الله- في رسالته أهوال القبور قال: وخرج ابن أبي الدنيا وأبو يعلى الموصلي من رواية الربيع بن سعد الجعفي، عن عبد الرحمن بن سابط، عن جابر بن عبد الله- رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله ﷺ: **"حدثوا عن بني إسرائيل فإنه كان فيهم الأعاجيب"**[2]، ثم أنشأ يحدث قال: (خرجت رفقة مرة يسيرون في الأرض فمروا بمقبرة فقال بعضهم لبعض: لو صلينا ركعتين، ثم دعونا الله ﷻ لعله أن يخرج لنا بعض أهل هذه المقبرة، فيخبرنا عن الموت قال: فصلوا ركعتين...) وهذا إسناد جيد، والربيع هذا كوفي ثقة- قاله ابن معين.

لكن قوله: (ثم أنشأ يحدث – إلى آخر القصة) إنما هي حكاية عن عبد الرحمن بن سابط، وكذا روى ابن عيينة عن الربيع عن عبد الرحمن بن سابط من قوله، وخرج البزار في مسنده أول الحديث و لم يذكر فيه قصة الرفقة، وهي مدرجة في الحديث كما بيناه[3].

الحديث الثاني: أخرج البخاري في صحيحه قال: حدثنا أيوب بن سليمان بن

---

(١) فتح الباري لابن رجب، (١٧٩/٣)، و(١٨٦/٣)، و(٨٢/٤)، (٣٨١/٤) (٣٨٣/٤)، (٧٢/٦)، وجامع العلوم والحكم (١٦٩/١) الحديث الرابع على سبيل المثال.

(٢) الربيع بن سعد الجعفي الخزاز. روى عن عبد الرحمن بن سابط وروى عنه حفص بن غياث وعبد الله ابن نمير والحسين بن علي الجعفي ووكيع. قال أبو حاتم: لا بأس به. ووثقه ابن شاهين وذكره ابن حبان في الثقات (التاريخ الكبير: ٣/ ٢٧٥ والجرح والتعديل: ٣/ ٤٦٢. وثقات ابن حبان: ٦/ ٢٩٧ وأسماء الثقات: ص ٨٥).

قلت: عبد الرحمن بن سابط الجمحي المكي. ثقة. وروايته عن جابر متصلة كما قال أبو حاتم في الجرح والتعديل ٥/ ٢٤٠ فالحديث صحيح بلفظ "حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج" أخرجه أبو داود - كِتَاب الْعِلْمِ - حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج -بَاب الْحَدِيثِ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ – (٣٦٦٢)، وأحمد في بَاقِي مُسْنَدِ الْمُكْثِرِينَ – (٩٧٨٠) كلاهما من حديث أبي هريرة، وبقية الحديث مدرج – أي: من كلام الراوي - كما قال المؤلف.

(٣) مجموع رسائل ابن رجب الحنبلي – أهوال القبور ٥/١٧١-١٧٢.

بلال، حدثني أبو بكر، عن سليمان – هو ابن بلال-: حدثنا صالح بن كيسان، قال: أخبرني ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، قال: اعتم رسول الله ﷺ بالعشاء حتى ناداه عمر: الصلاة، نام النساء والصبيان، فخرج فقال: "ما ينتظرها من أهل الأرض أحد غيركم"[(١)].

قال: ولا يصلي يومئذ إلا بالمدينة، قال: وكانوا يصلون فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل الأول. قال الحافظ ابن رجب: ((وقوله: ولا يصلي يومئذ إلا بالمدينة "قال: وكانوا يصلون" إلى آخره: الظاهر أنه مدرج من قول الزهري.

وقد خرج هذا الحديث مسلم بدون هذا الكلام في آخره من رواية يونس وعقيل، عن ابن شهاب، وزاد فيه: وذلك قبل أن يفشو الإسلام في الناس[(٢)]. وقد خرجه البخاري قبل هذا من حديث عقيل كذلك[(٣)]. وخرجه فيما يأتي في أواخر الصلاة في "باب: وضوء الصبيان": حدثنا أبو اليمان: ابنا شعيب، عن الزهري، ثم قال: وقال عياش: ثنا عبد الأعلى: ثنا معمر، عن الزهري فذكر هذا الحديث بمعناه، وفيه: قال: "**إنه ليس أحد من أهل الأرض يصلي هذه الصلاة غيركم**". ولم يكن يومئذ يصلي غير أهل المدينة[(٤)]. ثم خرجه في الباب الذي يليه: "باب: خروج النساء إلى المساجد" عن أبي اليمان، عن شعيب، وقال في حديثه: ولا يصلي يومئذ إلا بالمدينة، وكانوا يصلون العتمة فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل[(٥)]، وخرجه النسائي من طريق شعيب، عن الزهري، ومن طريق: محمد بن حمير، عن ابن أبي عبلة،

(١) أخرجه البخاري – كِتَاب: مَوَاقِيتِ الصَّلاةِ – بَاب: النَّوْمِ قَبْلَ الْعِشَاءِ لِمَنْ غُلِبَ (٥٤٤).
(٢) أخرجه مسلم – كِتَاب: الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلاة– باب: وَقْتِ الْعِشَاءِ وَتَأْخِيرِهَا- (٦٣٨).
(٣) أخرجه البخاري – كِتَاب: مَوَاقِيتِ الصَّلاةِ – بَاب: فَضْلِ الْعِشَاءِ (٥٤١).
(٤) أخرجه البخاري - أَبْوَابُ صِفَةِ الصَّلاةِ – باب: وضوء الصبيان (٨٢٤).
(٥) أخرجه البخاري - أَبْوَابُ صِفَةِ الصَّلاةِ – بَاب: خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِاللَّيْلِ وَالْغَلَسِ- (٨٢٦).

عن الزهري، به، وزاد فيه: "ولم يكن يصلي يومئذ إلا بالمدينة". ثم قال: "**صلوها فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل**". قال: ولفظه لمحمد بن حمير[(١)]. فجعله من قول النبي ﷺ وهذا غير محفوظ، والظاهر أنه مدرج من قول الزهري. والله أعلم.

وقد خرجه الطبراني في "مسند إبراهيم بن أبي عبلة" من غير وجه، عن محمد بن حمير، وفيه: "وكانوا يصلونها"[(٢)]، وهذا يبين أنه مدرج. وعند مسلم فيه زيادة أخرى مرسلة. قال ابن شهاب: وذكر لي أن رسول الله ﷺ قال: "**ما كان لكم أن تنـــزرُوا**[(٣)] **رسول الله ﷺ للصلاة**". وذلك حين صاح عمر بن الخطاب[(٤)]. وهذا يدل على أن في هذا الحديث ألفاظا أرسلها الزهري، وكانت تلك عادته أنه يدرج في أحاديثه كلمات يرسلها أو يقولها من عنده)) [(٥)]. انتهى كلام الحافظ ابن رجب -رحمه الله-.

الحديث الثالث: أخرج البخاري في صحيحه[(٦)] قال: حدثنا عمر بن حفص بن غياث: حدثنا أبي: حدثنا الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، قال: كنا عند عائشة، فذكرنا المواظبة على الصلاة، والتعظيم لها، قال: لما مرض النبي ﷺ مرضه الذي مات فيه، فحضرت الصلاة فأوذن، فقال: "**مروا أبا بكر فليصل بالناس**"، فقيل له: إن أبا بكر رجل أسيف[(٧)] إذا قام مقامك لم يستطع أن يصلي بالناس، وأعاد، فأعادوا له،

(١) أخرجه النسائي – كِتَاب: الْمَوَاقِيتِ - آخِرُ وَقْتِ الْعِشَاءِ –حديث رقم (٥٣٥).
(٢) أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٦٦/١).
(٣) تنـــزروا. أي: تلحوا عليه، انظر: لسان العرب – مادة (نـــزر).
(٤) صحيح مسلم، كتاب: الصلاة – باب: وقت العشاء وتأخيرها – (٢/ ١١٥) - حديث (١٣٨٧).
(٥) فتح الباري لابن رجب (١٠٣/٣-١٠٤).
(٦) أخرجه البخاري –كتاب: بدء الوحي– باب: حد المريض أن يشهد الجماعة (١/ ١٦٩)-حديث (٦٦٤).
(٧) أسيف. أي: سريع البكاء والحزن، وقال أبو عبيد: الأسيف: السريع الحزن والكآبة، انظر لسان العرب – مادة (أسف).

فأعاد الثالثة فقال: "**إنكن صواحب يوسف، مروا أبا بكر فليصل بالناس**"، فخرج أبو بكر فصلى، فوجد النبي ﷺ من نفسه خفة فخرج يهادي بين رجلين، حتى كأني أنظر إلى رجليه تخطان الأرض من وجع، فأراد أبو بكر أن يتأخر، فأومأ إليه النبي ﷺ أن مكانك، ثم أتي به حتى جلس إلى جنبه. فقيل للأعمش: وكان النبي ﷺ يصلي وأبو بكر يصلي بصلاته، والناس يصلون بصلاة أبي بكر؟ فقال برأسه: نعم. روى أبو داود، عن شعبة، عن الأعمش بعضه. وزاد أبو معاوية: جلس عن يسار أبي بكر، فكان أبو بكر يصلي قائما.

قال الحافظ ابن رجب: ((قد روى غير واحد عن شعبة، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، أن النبي ﷺ صلى خلف أبي بكر قاعدا. وأما ما ذكره حفص بن غياث في روايته عن الأعمش، أنه قيل للأعمش: فكان النبي ﷺ يصلي وأبو بكر يصلي بصلاة والناس يصلون بصلاة أبي بكر؟ فأشار برأسه: نعم، فإنه يشعر بأن الكلمات ليست من الحديث الذي أسنده الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، بل هي مدرجة، وقد أدرجها أبو معاوية، ووكيع في حديثهما عن الأعمش. ورواه عن همام، عن الأعمش، فلم يذكر فيه هذه الكلمات بالكلية، وهذا أيضًا يشعر بإدراجها، وقد روى عروة، عن عائشة، أن النبي ﷺ أمر أبا بكر أن يصلي بالناس في مرضه فكان يصلي بهم. قال عروة: فوجد رسول الله ﷺ من نفسه خفة فخرج، فذكر معنى ذلك أيضًا. وهذا مدرج مصرح بإدراجه، وقد خرجه البخاري فيما بعد كذلك»[(١)].

ثانيا: النص على الإدراج وعدم تعيين الراوي المدرج

هنا أجد الحافظ ينص على الإدراج ولا يعين الراوي الذي أدرج الزيادة في

(١) فتح الباري ابن رجب، (٣/٣٨٠- ٣٨٣).

الحديث فيقول: "أدرجه بعض الرواة"[1] ولا يسمي.

أخرج البخاري في صحيحه[2] قال: حدثنا محمد بن يوسف، حدثنا سفيان، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه، أنه رأى بلالا يؤذن، فجعلت أتتبع فاه هاهنا وهاهنا بالأذان. قال الحافظ ابن رجب: ((هكذا خرجه البخاري هاهنا عن الفريابي، عن سفيان الثوري مختصرا، ورواه وكيع عن سفيان بأتم من هذا السياق. خرجه مسلم من طريقه، ولفظ حديثه: قال: أتيت النبي ﷺ بمكة وهو بالأبطح[3] في قبة[4] له حمراء من أدم[5]، قال: فخرج بلال بوضوئه، فمن نائل وناضح[6]، قال: فخرج رسول الله ﷺ في حلة حمراء، كأني أنظر إلى بياض ساقيه. قال: فتوضأ وأذن بلال، فجعلت أتتبع فاه هاهنا وهاهنا، يقول: يمينا وشمالا، يقول: حي على الصلاة، حي على الفلاح، قال: ثم ركزت له عنـــزة[7]، فتقدم فصلى الظهر ركعتين، يمر بين يديه الحمار والكلب لا

(١) المرجع السابق، (٣/٣٠٦-٣٠٧)، (٤/١٦)، (٤/٣٠)، و(٥/٣٥٥).
(٢) أخرجه البخاري – كتاب: بدء الوحي – باب: هَلْ يَتَتَبَّعُ الْمُؤَذِّنُ فَاهُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا؟ وَهَلْ يَلْتَفِتُ فِي الأَذَانِ؟ (١/ ١٦٣)- حديث (٦٣٤).
(٣) الأبطح: بفتح الهمزة: وهو في اللغة مسيل واسع فيه دقاق الحصى، والبطيحة، والبطحاء مثله، صار علما للمسيل الذي بين مكة ومنى، ينتهي إليه السيل من وادي منى، وهو أقرب إلى مكة، يكون فيه دقاق الحصى، ويسمى البطحاء والمحصب أيضًا لكثرة الحصباء فيه، انظر لسان العرب – مادة (بطح)، عون المعبود شرح سنن أبي داود – كِتَاب: الصَّلاةِ – استدارة المؤذن في الأذان، وفتح الباري شرح صحيح البخاري – كِتَاب: الصَّلاةِ - أَبْوَابُ سُتْرَةِ الْمُصَلِّي.
(٤) القبة من البناء والجمع قبب وقباب، قاله العيني: المراد من القبة هنا هي التي تعمل من الجلد، انظر عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٤/١٠٠) - دار إحياء التراث العربي - بيروت، ولسان العرب – مادة (قبب).
(٥) الأدم هو: الجلد المدبوغ، وكأنه صبغ بحمرة قبل أن يجعل قبة كما قال ابن حجر في فتح الباري شرح صحيح البخاري – كِتَاب: اللِّبَاسِ – باب: القبة الحمراء من أدم.
(٦) أي: فمنهم من ينال منه شيئاً، ومنهم من ينضح على غيره شيئا مما ناله ويرش عليه بللا مما حصل له كما قال الإمام النووي في شرحه على مسلم (٤/ ٢١٩). دار إحياء التراث العربي – بيروت- الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـــ.
(٧) العنـــزة: عصا في قدر نصف الرمح أو أكثر شيئا فيها سنان مثل سنان الرمح، انظر لسان العرب – مادة (عنـــز).

يمنع، ثم صلى العصر ركعتين، ثم لم يزل يصلي ركعتين حتى رجع إلى المدينة[١].

ورواه عبد الرزاق، عن سفيان، ولفظ حديثه: عن أبي جحيفة، قال: رأيت بلالًا يؤذن ويدور، ويتتبع فاه هاهنا وهاهنا، وإصبعاه في أذنيه ورسول الله ﷺ في قبة حمراء وذكر بقية الحديث. خرجه الإمام أحمد عن عبد الرزاق[٢]. وخرجه من طريقه الترمذي، وقال: حسن صحيح[٣].

وخرجه البيهقي، وصححه أيضًا[٤]. وهذا هو الذي علقه البخاري هاهنا بقوله: "ويذكر عن بلال، أنه جعل إصبعيه في أذنيه". وقال البيهقي: "لفظة الاستدارة في حديث سفيان مدرجه، وسفيان إنما روى هذه اللفظة في "الجامع – رواية العدني[٥] عنه – عن رجل لم يسمه عن عون".

قال: "وروي عن حماد بن سلمة، وعن عون بن أبي جحيفة مرسلاً، لم يقل: عن أبيه" والله أعلم[٦].

---

(١) أخرجه مسلم – كتاب: الصلاة – باب: سترة المصلي - (٢/ ٥٦).

(٢) أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه- بَابُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ، وَوَضْعِهِ، أُصْبُعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ- (١/ ٤٦٧)-المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي-الناشر: المجلس العلمي- الهند-الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ -، وأحمد في مسنده – حديث أبي جحيفة (١٨٧٨١)، والطبراني في المعجم الكبير – حديث سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ (١٠١/٢٢)، قال الشيخ شعيب: حديث صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين، وصححه الشيخ الألباني في إرواء الغليل (٢٣٠)، (٢٤٨/١).

(٣) أخرجه الترمذي في جامعه- أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ - بَابُ مَا جَاءَ فِي إِدْخَالِ الإِصْبَعِ فِي الأُذُنِ عِنْدَ الأَذَانِ – حديث (١٩٧).

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى - باب الاِجْتِمَاعِ لِلصَّلاَةِ فِى السَّفَرِ (٣/ ١٥٧) المحقق: الناشر: مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد-الطبعة: الطبعة: الأولى - ١٣٤٤هـ

(٥) هو: عبد الله بن الوليد العدني أبو محمد نـــزيل مكة، قال أحمد بن حنبل: سمعت من سفيان وجعل يصحح سماعه، ولكن لم يكن صاحب حديث، وحديثه صحيح، وكان ربما أخطأ في الأسماء، وقد كتبت أنا عنه كثيرًا، وقال ابن معين: لا أعرفه لم أكتب عنه شيئا وقال أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه، ولا يحتج به، وقال أبو زرعة: صدوق. انظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ١٨٨/٥- طبعة دائرة المعارف العثمانية – دار إحياء التراث العربي – بيروت.

(٦) السنن الكبرى للبيهقي (٣٩٥/١).

قلت – أي: ابن رجب رحمه الله-: وكذا روى وكيع في كتابه عن سفيان، عن عون، عن أبيه، قال: أتينا النبي ﷺ فقام بلال فأذن، فجعل يقول في أذانه، يحرف رأسه يمينا وشمالا. وروى وكيع عن سفيان، عن رجل، عن أبي جحيفة، أن بلالا كان يجعل إصبعيه في أذنيه. فرواية وكيع، عن سفيان تعلل بها رواية عبد الرزاق عنه؛ ولهذا لم يخرجها البخاري مسندة، ولم يخرجها مسلم أيضًا، وعلقها البخاري بصيغة التمريض، وهذا من دقة نظره ومبالغته في البحث عن العلل والتنقيب عنها- رضي الله عنه- [1].

هنا نقل الحافظ ابن رجب كلام البيهقي بأن لفظ "الاستدارة" في الأذان مدرجة ولم يعين الراوي الذي أدرج هذه اللفظة، لكن البيهقي بين في السنن الكبرى أن الإدراج وقع من الحجاج بن أرطأة حيث قال: "ويحتمل أن يكون الحجاج أراد الاستدارة التفاته في حي الصلاة حي على الفلاح فيكون موافقا لسائر الرواة والحجاج ابن أرطأة ليس بحجاج والله يغفر لنا وله[2]، والله - تعالى- أعلم.

ثالثا: ذكر الإدراج بصيغة التمريض. هنا الحافظ ابن رجب لا يجزم بالإدراج وإنما يوردها بصيغة التمريض فيقول: "وقد قيل أو لعله مدرج"[3]، ولا يجزم.

الحديث الأول: أحيانا بصيغة التمريض مثل: حديث عبد الله بن مسعود- رضي الله عنه- قال: "**حدثنا رسول الله ﷺ، وهو الصادق المصدوق إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما نطفة ثم يكون علقة مثل ذلك... فوالله الذي لا إله غيره إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة**

(١) فتح الباري لابن رجب (٣/٥٠٤-٥٠٥).
(٢) السنن الكبرى للبيهقي (١/٣٩٥).
(٣) فتح الباري لابن رجب (٥/ ٧٠) و(٤/ ٢٣٧).

فيدخلها"[١].

قال الحافظ ابن رجب – رحمه الله –: وقد قيل: إن قوله في آخر الحديث فوالذي لا إله غيره إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه... إلى آخر الحديث مدرج من كلام ابن مسعود كذلك[٢].

الحديث الثاني: قال الحافظ ابن رجب: ((خرج البخاري في "أبواب صلاة التطوع" من رواية عبد الله بن سعيد هو: ابن أبي هند عن عامر بن عبد الله بن الزبير، بإسناده[٣]. وهذه الرواية إنما فيها النهي عن الجلوس حتى يصلي، فمن دخل و لم يجلس، بل مر في المسجد مجتازا فيه أو دخل لحاجة ثم خرج و لم يجلس لم يتناوله هذا النهي.

ولكن خرجه أبو داود من رواية أبي عميس، عن عامر بن عبد الله، عن رجل من بني زريق، عن أبي قتادة، عن النبي ﷺ بنحوه، زاد فيه: "**ثم ليقعد بعد إن شاء، أو ليذهب إلى حاجته**"[٤].

فيظهر هنا من قوله: (ولكن خرجه أبو داود إلخ..) أن الحافظ ابن رجب لم يجزم بأن هذه الزيادة مدرجة، بل أوردها بصيغة التمريض، والله – تعالى– أعلم.

الحديث الثالث: قال الحافظ ابن رجب: «خرج الدار قطني والبيهقي من رواية أبي عاصم، عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن جابر، أن معاذا كان يصلي مع

---

(١) جامع العلوم والحكم لابن رجب: صـــ١٥٣ شرح الحديث الرابع.

(٢) مرجع سابق: صـــ١٥٥ .

(٣) أخرجه البخاري– كتاب الصلاة – باب مَا جَاءَ فِي التَّطَوُّعِ مَثْنَى مَثْنَى – ونص الرواية: (حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرَقِيِّ سَمِعَ أَبَا قَتَادَةَ بْنَ رِبْعِيٍّ الأَنْصَارِيَّ ﷺ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ **إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ فَلاَ يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ**).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه (١/ ١٢٧)–حديث (٤٦٨) المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، وصححه الشيخ الألباني في إرواء الغليل (٤٦٧)، (٢/٢٢٠).

النبي ﷺ ثم ينصرف إلى قومه فيصلي بهم، هي له تطوع ولهم فريضة[1]. ومن طريق عبد الرزاق، عن ابن جريج نحوه، إلا أنه قال: فيصلي بهم تلك الصلاة، هي نافلة وله فريضة»[2] ولعل هذا مدرج من قول ابن جريج، والله أعلم.

وقد ظن بعض فقهاء أصحابنا هذه الزيادة هي التي أنكرنا أحمد على سفيان بن عيينة، وهذا وهم فاحش فإن هذه الزيادة تفرد بها ابن جريج لا ابن عيينة [3].

فبين الحافظ ابن رجب أن هذه الزيادة من ابن جريج لا من سفيان بن عيينة كما ظنه البعض، و لم يجزم بأن هذه الزيادة مدرجة، وإنما أوردها بصيغة التمريض، والله – تعالى- أعلم.

رابعا: التوقف وعدم الجزم

أخرج البخاري في صحيحه قال: حدثنا سعيد بن عفير: حدثنا ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب: زعم عطاء أن جابر بن عبد الله زعم أن النبي ﷺ قال: **"من أكل ثوما أو بصلا فليعتزلنا – أو قال: فليعتزل مسجدنا– وليعقد في بيته، وأن النبي ﷺ أتي بقِدْر فيه خضروات من بُقُول فَوَجَدَ لَهَا رِيحًا فَسَأَلَ فَأُخْبِرَ بِمَا فِيهَا مِنَ الْبُقُولِ فَقَالَ قَرِّبُوهَا –إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ كَانَ مَعَهُ– فَلَمَّا رَآهُ كَرِهَ أَكْلَهَا قَالَ كُلْ فَإِنِّي أُنَاجِي مَنْ لاَ تُنَاجِي"**[4].

وقال أحمد بن صالح، عن ابن وهب: **"أتي ببدر"**. قال ابن وهب: يعني: طبقا فيه خضروات.

---

(١) أخرجه الدارقطني في سننه (١/٢٧٤)-الناشر: دار المعرفة- بيروت، ١٣٨٦ – ١٩٦٦م- تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، والبيهقي في السنن الكبرى (٥٣٠٨)، (٣/٨٦).

(٢) أخرجه الدارقطني (١/٢٧٥)، والبيهقي في السنن الكبرى- جُمَّاعُ أَبْوَابِ اخْتِلَافِ نِيَّةِ الإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ وَغَيْرِ ذَلِكَ – باب: الْفَرِيضَةِ خَلْفَ مَنْ يُصَلِّي النَّافِلَةَ (٤٨٨٥)، (٣/٨٧).

(٣) فتح الباري – لابن رجب (٤/ ٢٣٠).

(٤) أخرجه البخاري – طبع دار الشعب –أبواب صفة الصلاة – باب: مَا جَاءَ فِي الثُّومِ النِّيِّ وَالْبَصَلِ وَالْكُرَّاثِ (١/ ٢١٦)- برقم (٨٥٥).

قال الحافظ ابن رجب: و لم يذكر الليث وأبو صفوان، عن يونس قصة القِدْر، فلا أدري: هو من قول الزهري أو في الحديث؟

وقد ذكر البخاري: أن قصة إتيانه بقدر أو أنَّه أُتِيَ ببدر لم يذكرها في هذا إلا ابن وهب عن يونس، وأن الليث بن سعد وأبا صفوان وهو: عبد الله بن سعيد بن عبد الملك بن مروان رويا عن يونس أول الحديث دون هذه القصة الآخرة، وأن ذلك يوجب التوقف في أن هذه القصة: هل هي من تمام حديث جابر، أو مدرجة من كلام الزهري؟ فإن الزهري كان كثيرا ما يروي الحديث، ثم يدرج فيه أشياء، بعضها مرسل، وبعضها من رأيه وكلامه))[(١)].

وهنا صرح الحافظ ابن رجب بالتوقف في قصة قدر هل هو من تمام الحديث أو هو مدرج من كلام الزهري. والله – تعالى– أعلم.

المطلب الرابع: الفرق بين الإدراج وزيادة الثقة

لما تعرض الحافظ ابن رجب لحديث الاستسعاء[(٢)] وهو ما أخرجه أبو داود من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: (**من أعتق شقصا[(٣)] أو شقيصا له في مملوك فخلاصه عليه في ماله إن كان له مال فإن لم يكن له مال قوم العبد قيمة عبد ثم استسعى لصاحبه في قيمته غير مشقوق عليه**)[(٤)] وقد روى هذا الحديث من طرق أصح وأكثر، وليس فيها

(١) فتح الباري – لابن رجب (٥/ ٢٨٦).

(٢) اسْتِسْعَاءُ العبْد إذَا عَتَق بعضُه ورَقَّ بعضُه: هُوَ أَنْ يَسْعَى فِي فِكَاكِ مَا بَقِيَ مِنْ رِقِّهِ، فَيَعْمَلَ ويكسب ويصْرف ثَمَنَهُ إِلَى مَوْلاهُ، فسُمِّي تصرُّفه فِي كَسْبه سِعَايَةً. النهاية في غريب الحديث والأثر: سعى (٢/ ٣٧٠).

(٣) الشِّقْصُ والشَّقِيصُ: النصيبُ فِي الْعَيْنِ المُشْتركة مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٤٩٠).

(٤) أخرجه البخاري – كِتَاب: الشَّرِكَةِ – بَاب: تَقْوِيمِ الْأَشْيَاءِ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ بِقِيمَةِ عَدْلٍ– حديث رقم (٢٣٥٩).

ذكر الاستسعاء ... إلى أن قال: قال همام: وكان قتادة يقول: إن لم يكن له مال استسعى العبد، فقول همام هذا أكد لنا بأن الاستسعاء مدرج في الحديث، وليس في الحديث زيادة ثقة؛ لأن زيادة الثقة هي جزء من الحديث روي من بعض الطرق، ولم يرو من بعضها الآخر(١).

فبين الحافظ -رحمه الله- أن الفرق بين زيادة الثقة والإدراج هو: أن زيادة الثقة جزء من الحديث من قول رسول الله ﷺ تذكر في بعض طرق الحديث، ولم تذكر في بعضه الآخَر، وأما الإدراج فهو ليس من قول رسول الله ﷺ إنما هو تفسير، وبيان لبعض متن أو إسناد الحديث، ويكون ذلك من قبل بعض رواة الحديث كالصحابي أو التابعي أو غيرهم من الرواة وليس له حكم الرفع في شيء.

* * *

(١) شرح علل الترمذي: ١/١٦٢.

الخاتمة

لقد توصلت من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

١- اختار الحافظ ابن رجب -رحمه الله- أنه لا يصح إطلاق الطعن في المراسيل عمومًا، ولكن في بعضها .

٢- كما بين أن صحة المراسيل يقصد بها أنها أصح من غيرها فهي صحة نسبية، وإلا فهي منقطعة على طريقة المحدثين.

٣- أن المرسل يحتج به إذا وجدت قرائن تدل على أن له أصلًا عندها يقوى الظن به كما ذكر الإمام الشافعي في شروط المرسل، واستحسنها الحافظ ابن رجب -رحمه الله-.

٤- أن المراسيل تتفاوت فيما بينها فبعضها أقوى من بعض، فمن عرف بروايته عن الضعفاء ضعف مرسله بخلاف غيره وهكذا.

٥- أن المرسل مهما بلغ من القوة والصحة إلا أنه دون المتصل في الحجة.

٦- اختيار الحافظ في الحديث المنقطع: أنه ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه.

٧- يحرص الحافظ أن ينص على الانقطاع والإدراج الحاصل في الأحاديث إما نصا أو إشارة أو نقلا عن المحدثين غالبًا.

٨- فرق الحافظ بين زيادة الثقة وبين الإدراج، وبين أن زيادة الثقة جزء من الحديث من قول رسول الله ﷺ تذكر في بعض طرق الحديث، و لم تذكر في بعضه الآخر، أما الإدراج فهو ليس من قول رسول الله أصلًا، إنما هو تفسير.

"والحمد لله رب العالمين"

* * *

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

١- **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (تـ: ٣٥٤هـ) ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (تـ: ٧٣٩هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ط دار طيبة.

٢- **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار**، المؤلف: أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، زين الدين (تـ: ٥٨٤هـ)، الناشر: دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الدكن، الطبعة: الثانية، ١٣٥٩هـ.

٣- **البيهقي في السنن الكبرى** أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (تـ: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٤- **تاج العروس** محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (تـ: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

٥- **تاريخ ابن معين**، رواية الدوري تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (تـ: ٢٣٣هـ).

٦- **تاريخ أبي زرعة**، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري المشهور بأبي زرعة الدمشقي الملقب بشيخ الشباب (تـــ: ٢٨١هـــ) -رواية: أبي الميمون بن راشد- دراسة وتحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني -الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق.

٧- **تاريخ الثقات** للعجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (تـــ: ٢٦١هـــ)، الناشر: دار الباز، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٥هـــ-١٩٨٤م.

٨- **التاريخ الكبير** المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (تـــ: ٢٥٦هـــ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد —، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

٩- **تاريخ دمشق** لابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (تـــ: ٥٧١هـــ)- المحقق: عمرو بن غرامة العمروي-الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- عام النشر: ١٤١٥هـــ - ١٩٩٥م.

١٠- **تغليق التعليق لابن حجر**، المحقق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي- الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار — بيروت، عمان — الأردن-الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـــ.

١١- **تقريب التهذيب** أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (تـــ: ٨٥٢هـــ) المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد — سوريا الأولى، ١٤٠٦هـــ — ١٩٨٦م.

١٢- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (تـــ: ٤٦٣هـــ)، تحقيق:

مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، سنة ١٣٨٧هـ.

١٣- **تهذيب الكمال للمزي**، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (تـ: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت،الأولى، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

١٤- **جامع التحصيل** صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (تـ: ٧٦١هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م.

١٥- **الجرح والتعديل لابن أبي حاتم**، الجرح والتعديل، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (تـ: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

١٦- **روضة العقلاء ونـزهة الفضلاء**، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان ابن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (تـ: ٣٥٤هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد-الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

١٧- **سنن ابن ماجه**، المؤلف: ابن ماجة - وماجة اسم أبيه يزيد - أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (تـ: ٢٧٣هـ)، الناشر: دار الفكر – بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

١٨- **سنن أبو داود** لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد ابن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (تـ: ٢٧٥هـ)، المحقق: شعَيب الأرنؤوط -

مَحَمَّد كامِل قرة.

١٩- **سنن الترمذي** لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، (ت ٢٧٩هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨م.

٢٠- **سنن الدارقطني** – أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٨٦هـ – ١٩٦٦م.

٢١- **سنن النسائي** أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، مكتب تحقيق التراث–الناشر: دار المعرفة ببيروت–الطبعة: الخامسة ١٤٢٠هـ.

٢٢- **سنن النسائي الكبرى**، المؤلف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩١م، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي.

٢٣- **سير أعلام النبلاء** لمحمد بن أحمد الذهبي، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط–الناشر: مؤسسة الرسالة–الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٢٤- **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح** إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (ت: ٨٠٢هـ)، المحقق: صلاح فتحي هلل، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٢٥- **شرح التبصرة والتذكرة** للعراقي، المحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل–الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان–الطبعة: الأولى،

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٢٦- **شرح الكوكب المنير للفتوحي**، تحقيق محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢٧- **شرح علل الترمذي** لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم.

٢٨- **صحيح مسلم** المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)-المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي- الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٢٩- **صحيحُ ابن خُزَيمة**، المؤلف: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (ت: ٣١١هـ)، حَققهُ وعَلّق عَلَيه وَخَرّجَ أحَاديثه وَقدَّم له: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.

٣٠- **صحيح البخاري** محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت: ٢٥٦هـ)، حسب ترقيم فتح الباري، الناشر: دار الشعب – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٣١- **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدار قطني (ت: ٣٨٥هـ)، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة – الرياض-الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ.

٣٢- **العلل لابن أبي حاتم**، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (تـــ: ٣٢٧هـــ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـــ.

٣٣- **العلل ومعرفة الرجال**، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال ابن أسد الشيباني (تـــ: ٢٤١هـــ)، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني، الرياض- الثانية، ١٤٢٢هـــ - ٢٠١٠م.

٣٤- **فتح الباري** ـــ لابن رجب زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار النشر: دار ابن الجوزي - السعودية / الدمام - ١٤٢٢هـــ، الطبعة: الثانية .

٣٥- **فتح المغيث للسخاوي**، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (تـــ: ٩٠٢هـــ)- المحقق: علي حسين علي-الناشر: مكتبة السنة — مصر-الطبعة: الأولى-١٤٢٤هـــ / ٢٠٠٣م.

٣٦- **القاموس المحيط** مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (تـــ: ٨١٧هـــ) - تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة-بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي- الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت — لبنان-الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـــ - ٢٠٠٥م.

٣٧- **الكامل في ضعفاء الرجال**، المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (تـــ: ٣٦٥هـــ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في

تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٣٨- **الكفاية** أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، المحقق: أبو عبدالله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني- الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة .

٣٩- **لسان العرب**، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ .

٤٠- **لسان المحدثين** المؤلف: محمد خلف سلامة، الموصل، ط ٢٠٠٧م .

٤١- **لطائف المعارف** لابن رجب: طبعة جمعية إحياء التراث الإسلامي – مشروع مكتبة طالب العلم.

٤٢- **المجروحون من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، لابن حبان البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

٤٣- **المراسيل**، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ.

٤٤- **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت: ١٠١٤هـ) الناشر: دار الفكر، بيروت – لبنان الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٤٥- **مسند أحمد** أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (تـــ: ٢٤١هـــ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـــ - ١٩٩٥م.

٤٦- **مسند الشاميين**، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (تـــ: ٣٦٠هـــ)، المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـــ – ١٩٨٤م.

٤٧- **مصنف ابن أبي شيبة**: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (١٥٩ - ٢٣٥ هـــ)، تحقيق: محمد عوامة. ط السلفية.

٤٨- **مصنف عبد الرزاق** أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (تـــ: ٢١١هـــ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي- الهند، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـــ.

٤٩- **المعجم الأوسط** سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (تـــ: ٣٦٠هـــ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني-الناشر: دار الحرمين – القاهرة.

٥٠- **معجم مقاييس** اللغة أبي الحسين أحمد بن فارِس بن زكَرِيّا، المحقق: عبد السَّلام محمد هَارُون، الناشر: اتحاد الكتاب العرب، الطبعة: ١٤٢٣هـــ - ٢٠٠٢م.

٥١- **مقدمة ابن الصلاح أو معرفة أنواع علوم الحديث** - عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (تـــ: ٦٤٣هـــ)، المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل- الناشر: دار الكتب العلمية- الطبعة: الأولى- سنة النشر: ١٤٢٣هـــ / ٢٠٠٢م.

٥٢- **المقنع في علوم الحديث** ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (تـــ: ٨٠٤هـــ)-المحقق: عبد الله بن يوسف الجديع - الناشر: دار فواز للنشر – السعودية - الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـــ .

٥٣- **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى ابن شرف النووي (تـــ: ٦٧٦هـــ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢ه.

٥٤- **موطأ مالك- رواية يحيى الليثي** - المؤلف: مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي.

٥٥- **نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار**، المؤلف: ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـــ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار ابن كثير، الطبعة: الثانية ١٤٢٩هـــ - ٢٠٠٨م.

٥٦- **النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (تـــ: ٨٥٢هـــ)- المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي-الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية - الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـــ - ١٩٨٤م.

٥٧- **النهاية في غريب الحديث لابن الأثر الجزري**، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـــ - ١٩٧٩م- تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي.

* * *